مؤتمر الحبوب يرفع سعر شراء القمح

بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد: مؤتمر الحبوب يرفع سعر شراء كيلو غرام القمح من الفلاحين إلى 1700 ليرة سورية مع منح مكافأة 300 ليرة لكل كيلو غرام يتم تسليمه من المناطق الآمنة بحيث يصبح سعر الكيلو غرام 2000 ليرة، إضافة إلى منح مكافأة 400 ليرة لكل كيلو غرام يتم تسليمه من المناطق غير الآمنة ليصبح سعر الكيلو غرام 2100 ليرة.

بمشاركة 120 بحثاً في 10 اختصاصات..
انطلاق فعاليات المؤتمر 13 للبحوث العلمية الزراعية

برعاية وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا، وتحت شعار «البحث العلمي الزراعي عمل وأمل»، تمت فعاليات المؤتمر العلمي الثالث عشر للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

وزير الزراعة أشار في كلمته أن البحوث التي تم عرضها ومناقشتها في المؤتمر تشكل نواة لتطوير القطاع الزراعي وتوطين التقانات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة والاستفادة من الأصول الوراثية في سورية وتحسينها، مؤكداً أن هدف المؤتمر هو تطوير مجموعة الأبحاث التي نفذها الباحثون من خلال عملهم على مدى عام حيث يتم نقاشها واعتمادها وإقرارها خلال فترة المؤتمر باعتباره محاولة لتجميع هذه البحوث لتكون عبارة عن برامج تحقق إدارة متكاملة لمجموعة من المنتجات لقطاع معين.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أكد في تصريح للصحفيين على أهمية المؤتمر في تعزيز التشاركية بين وزارتي الزراعة والتعليم العالي لكونه فرصة لتبادل الآراء والخبرات في مجال الأبحاث الزراعية التي تتواءم مع خطة وزارة الزراعة للانتقال من البحث العلمي النظري إلى التطبيقي الذي يخدم القطاع الزراعي.

وأوضحت مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية الدكتورة ماجدة مفلح في كلمة لها أن المؤتمر يجمع الوزارة والجامعات والمراكز البحثية الوطنية والإقليمية والدولية والجهات الأهلية والقطاع الخاص لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي واستدامة الموارد ومواجهة التحديات وفي مقدمتها التغيرات المناخية ويعد ملتقى ومنبراً للمناقشة والحوار وتبادل الخبرات وعرض نتائج الأعمال البحثية التي كلفت الباحثين وقتاً وجهداً في زمن محدودية المواد والإمكانيات.

وأشارت مفلح إلى أن المؤتمر نتاج عمل جماعي وجهود بذلها المشاركون من مقدمي الأوراق العلمية والمساهمين معهم في تنفيذ التجارب والبحوث واللجنة العلمية للمؤتمر الذين قاموا بدراسة الأوراق المقدمة، مبينة أنه ورد إلى الهيئة 160 بحثاً وورقة عمل من الجامعات والهيئات الوطنية السورية والعربية والمنظمات الإقليمية وقبل منها 120 بحثاً، منها 79 بحثاً للعرض الشفهي و41 بحثاً للعرض كبوستر.

وقالت مفلح: يهدف المؤتمر إلى تأمين حقوق الباحثين في حق ملكية نتائج الأبحاث عند عرضها أمام المختصين واللجان الخاصة في مجال البحث وفتح الآفاق لأبحاث وأفكار جديدة من خلال المناقشات العامة والخاصة بين المشاركين من تبادل الخبرات والآراء وتطوير العمل وآلياته وتحفيز الباحثين على الاستمرار في الإبداع والتطوير.

الزراعة تطرح 7 برامج جديدة للتعاون مع الفاو في المرحلة القادمة

خلصت الاجتماعات والجولات الميدانية التي قام بها وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا والفنيون في الوزارة مع المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو عبد الحكيم الواعر والفنيين في المنظمة إلى مجموعة من المشاريع والبرامج المستقبلية ذات الأولوية التي تساهم في دعم الفلاحين وتطوير العمل الزراعي مع الاستمرار بالمشاريع القائمة.

تضمنت تطوير نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بحالات الجفاف ومؤشرات التغيرات المناخية وبناء قدرات المجتمع المحلي وتمكينه من مواجهة آثار التغيرات المناخية، والإدارة المستدامة للمراعي في البادية وتنميتها من خلال إعادة تأهيل المحميات الرعوية، والإدارة المستدامة للحراج والغابات بما يساهم في تعزيز الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية للحد من تدهور الغابات واتباع النهج التشاركي في إدارة الغابات وحمايتها وإعادة تأهيل المواقع الحراجية المتدهورة بمشاركة السكان المحليين وتطوير نظام للإنذار عن الحرائق وزيادة الاستعداد لمواجهتها، وإعادة تأهيل بساتين واحات تدمر بما يضمن التعويض عن الأشجار التي تم فقدانها خلال الأزمة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخاصة بالواحة ورفع كفاءة استخدام المياه في بساتين الواحات ودعم إنشاء مخبر إكثار النخيل بالنسج وتحسين أداء سلاسل القيمة لمنتجات النخيل، وإعادة إحياء النشاط الاقتصادي لتعزيز العودة الطوعية للنازحين داخلياً واستقرارهم في منطقة الغوطة الشرقية والذي يتضمن رفع كفاءة الري وتوفير مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة ترميم بساتين الأشجار المثمرة، وإعادة ترميم قطيع الثروة الحيوانية وتحسين ظروف التربية والتصنيع الغذائي النباتي والتسويق.

وكذلك تضمن اعتماد نهج الصحة الواحدة لتعزيز الأمن الغذائي ونشره من خلال إنشاء المنصة الرقمية لتعزيز التجارة المعتمدة على نهج الصحة الواحدة بين دول الإقليم، وإنشاء نظام المعلومات الإنتاجية التسويقية، وتوفير بذار هجينة عالية الانتاجية لمحاصيل الأعلاف وخاصة الذرة وتوفير المجففات اللازمة، والتخلص الآمن من المبيدات المهجورة والمنتهية صلاحيتها، وتطوير نظم إحصاء الثروة الحيوانية وزيادة الإنتاجية وتطوير حجم القطيع وزيادة القطيع للسلالات المحلية، والتحول الريفي وبناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود وذلك من خلال دعم وتحسين أداء سلاسل القيمة للمنتجات الريفية والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب في المناطق الريفية وتعميم نموذج التنمية الريفية المتكاملة القائمة على المشاركة والمبادرات المحلية.

وقد أكد زير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا على أهمية اللقاءات والجولات الميدانية في تقييم العمل المنجز والنظر في كل مايعيق تحقيق الأهداف المرجوة وتجاوز المعيقات للوصول إلى المطلوب على أرض الواقع ويعزز التعاون ويضعه في مساره الصحيح.

وأشار الوزير إلى ضرورة أن تكون الوزارة شريكاً في العمل عند تنفيذ أي مشروع مع الفاو والمنظمات الأخرى والتدخل وفق رؤية الوزارة وأولوياتها وبما يتوافق مع رؤية الفاو والجهات المانحة، مبينا أهمية إطلاق منصة حوار لمساعدة المجتمع المحلي في تحديد احتياجاته وتفهم واقعه ليكون قادراً على الاستفادة من أي مشروع يتم اقتراحه وليكون للتدخل في منطقتهم القيمة المضافة والأثر الإيجابي المرجو مع تقييم الأثر للمشاريع المنفذة وقياسه، والعمل على تطوير قدرات كوادر الوزارة وإيصالها إلى مستويات متقدمة في الأداء، وبناء سياسات زراعية فعالة ومرنة تستجيب للمستجدات وتنفيذها على أرض الواقع.

خطـة عمـل صندوق دعـم الإنتـاج الزراعـي

وافق مجلس الوزراء في /26/ 4 على خطة عمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٢٢ وموازنته التقديرية البالغة 50 مليار ليرة سورية لدعم المؤسسة العامة لإكثار البذار ومستلزمات الإنتاج الزراعي والمحاصيل والمنتجات الزراعية، وشدد على استنهاض عمل المؤسسة العامة للدواجن لدورها الأساسي في الأمن الغذائي وتأمين حاجة السوق المحلية من مادتي البيض والفروج بكميات كافية وأسعار مناسبة.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروعي البلاغين المتضمنين تعديل دليل مخططات الأراضي وتحديد مقدرتها الإنتاجية للحصول على موافقة إقامة الاستثمارات على الأراضي الواقعة خارج المخططات التنظيمية، والضوابط والتعليمات الناظمة لترخيص المنشآت الزراعية والصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي والمنشآت الخدمية وتسوية أوضاع القائم منها قبل صدور الترخيص، وكذلك وافق المجلس على عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأولوية بالمحافظات.

الدواجن تنتج 300 ألف بيضة مائدة يومياً..
وتعاون فني مع نقابة الأطباء البيطريين وغرفة زراعة دمشق

تعمل المؤسسة العامة للدواجن على زيادة طاقتها الإنتاجية وتحسين إنتاجها في جميع منشآتها حيث حصلت مؤخراً على سلفة مالية بقيمة مليار ليرة سورية لدعم عملية التربية والإنتاج فيها.

وصرح مدير عام المؤسسة العامة للدواجن الدكتور سامي أبو الدان أنه تم تخصيص سلفة المليار ليرة لإنتاج 100 طن فروج على ثلاث مراحل. وأشار أبو الدان إلى أن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة حالياً حوالي 300 ألف بيضة مائدة يومياً، وهذا الرقم يشكل حوالي 30 % من إنتاج سورية.

وبين رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين بدمشق الدكتور لؤي محمد أنه بالتعاون مابين النقابة والمؤسسة العامة للدواجن وغرفة زراعة دمشق تم تقديم برامج وقائية لصوص التربية في منشآت القطاع العام بالإضافة إلى جزء من الأعلاف والإشراف الصحي على القطعان بهدف تقديم منتج جيد وسليم.

وأكد أمين سر غرفة زراعة دمشق محمد جنن على أهمية التشاركية بين القطاعين العام والخاص في مجال توعية المربين، ، والتدخل في موضوع تربية الدواجن وتغذيتها وصحتها وتقديم الأدوية البيطرية الملائمة التي تساعد على حماية القطعان وتقلل من أعداد النفوق وتزيد من الإنتاج.

سورية وصربيا تبحثان تعزيز التعاون الاقتصادي

تركزت مباحثات وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا مع وكيل وزارة الخارجية الصربية نيمانيا ستاروفيتش في بلغراد على علاقات الصداقة والتعاون بين سورية وصربيا وسبل تعزيزها في شتى المجالات.

وأكد المسؤول الصربي عمق علاقات الصداقة التاريخية التي تربط بلاده بسورية في شتى المجالات واستعدادها لتعزيز تلك العلاقات مبدياً إعجابه بالحضارة السورية وشجاعة شعبها وصموده في وجه الإرهاب.

ونوه ستاروفيتش بأهمية مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين البلدين في إطار زيارة الوزير قطنا لصربيا لجهة تعزيز التبادل التجاري للمنتجات الزراعية والتعاون العلمي والفني بين البلدين الصديقين كما لفت المسؤول الصربي إلى أهمية اللقاءات التي أجراها الوزير قطنا مع المعنيين في وزارة الزراعة وغرف التجارة الصربية لتعزيز مستوى العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية بما يرتقي لمستوى العلاقات السياسية المتقدمة بينهما.

بدوره أوضح وزير الزراعة أن هدف زيارته لصربيا هو تعزيز التعاون الاقتصادي والفني في المجال الزراعي وزيادة التبادل التجاري بين البلدين وحضور فعاليات المعرض الزراعي الدولي الذي تستضيفه مدينة نوفي ساد.

ولفت الوزير قطنا إلى العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين، وأشار إلى أن الزيارات التي قام بها إلى مراكز البحوث الزراعية والمراكز العلمية وغرف التجارة والمعرض الزراعي وتوقيع الاتفاق الثنائي هي أكبر دليل على عمق هذه العلاقات وعلى التقدم الزراعي الكبير في صربيا. مثمناً دعم الدول الصديقة لسورية خلال سنوات الحرب الإرهابية الظالمة التي تشن عليها.

منظومة الإنذار المبكر بحرائق الغابات

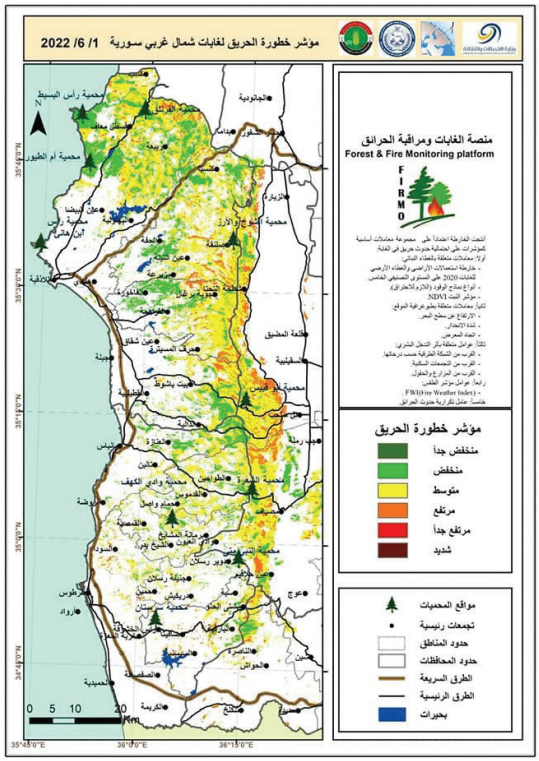

تعمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد على اختبار منظومة الإنذار المبكر بحرائق الغابات كتجربة أولية بعد أن تم الانتهاء من برمجة نظم المعلومات الجغرافية وإعداد الخرائط اللازمة وتحويلها لنظام معلومات جغرافي ضبابي يتيح تشارك المعلومات بين غرفة العمليات المركزية وغرف العمليات في المحافظات.

وتهدف التجربة إلى التحقق من البيانات والخرائط التي تم إعدادها بشكل مشترك وتجريب الأجهزة البسيطة التي سيتم اعتمادها في أبراج المراقبة وبرمجيات تحديد مواقع الحريق وصحة الطرق الأقصر والأسرع لكل فرقة إطفاء للوصول إلى أمكان الحريق، التي ستنتجها المنظومة عن طريق برمجياتها المعدة لهذا الأمر، واختبار الطرق الأنسب لإيصال هذه المسارات إلى فرق الإطفاء وغرف العمليات الفرعية وتحديد الاحتياجات الأساسية لهذه المنظومة.

من أهم المشكلات والعقبات التي برزت:

- عدم توافر تغطية خليوي لكل الغابات.

-صعوبة تحديث مواقع فرق الإطفاء أثناء الحركة قبل الوصول للحريق وبعد إخماد النار لاستخدام الإحداثيات المتغيرة لهذه الفرق في رسم مسارات الوصول في حال نشوب حريق آخر.

وسيتم العمل على وضع خطة لحل كل مشكلة على حدة.

تجهيز أقنية الري في الغاب

استعداداً لموسم سقاية المحاصيل عملت الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب على تجهيز أقنية الري في الغاب بحيث تكون جاهزة قبل موعد السقاية للمحاصيل الشتوية والصيفية.

مدير عام الهيئة المهندس أوفى وسوف بين أنه تم صيانة الأقنية الرئيسية والناقلة في المواقع التي تحتاج إلى صيانة، وتعزيلها بمسافة حوالي 170 كيلو متر، لافتاً إلى أن الهيئة نفذت 13 سدة ترابية حتى الآن، ثلاثة منها على المصارف الرئيسية والباقي على نهايات المصارف الفرعية لتأمين مياه الري للفلاحين ومازالت العمليات مستمرة لتنفيذ كافة السادات لتحقيق أكبر حصاد ممكن للمياه والاستفادة منها في الري.

وقال وسوف: إن الهيئة أطلقت مياه الري إلى شبكة ري طار العلا - العشارنة في 13 من شهر أيار بتدفق 9 متر مكعب بالثانية، وأطلقت المياه أيضاً إلى شبكة ري الغاب بتدفق 10 متر مكعب بالثانية وذلك لري المحاصيل الشتوية وخاصة محصولي القمح والشوندر.

كما قامت الهيئة أيضاً بتحويل مياه نهر دير شميل إلى القناة الجنوبية في شبكة ري الطار عبر مشروع الوصل الهيدروليك لأول مرة لري أراضي الجمعيات الفلاحية في الصارمية وسلحب والقريات وجمعيات أخرى.

مسرحية «أبيض.. أسود» تعالج مسببات التغيرات المناخية

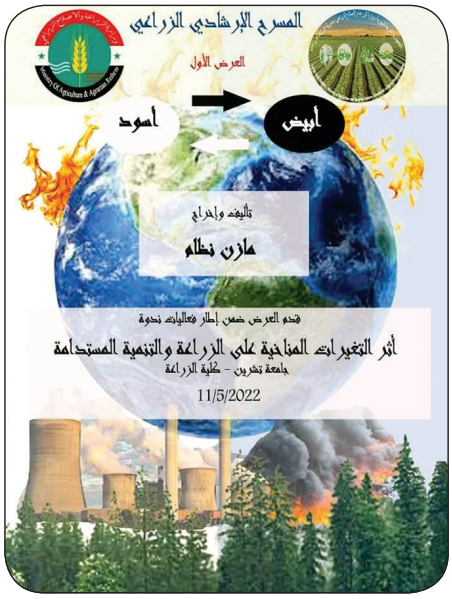

قدم المسرح الإرشادي الزراعي الجوال العرض الأول لمسرحية أبيض .. أسود، وذلك ضمن إطار فعاليات ندوة «أثر التغيرات المناخية على الزراعة والتنمية المستدامة»، على مدرج كلية الزراعة في جامعة تشرين.

المسرحية من تأليف وإخراج مازن نظام الذي عمل على تحويل المادة العلمية إلى نص مسرحي يتسم بالبساطة بحس فكاهي قريب من فهم كل شرائح المجتمع.

قدمت المسرحية ولأول مرة مسببات التغيرات المناخية التي تشهدها الأرض منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وما نتج عنها من زيادة في درجة حرارة الأرض، وزيادة الكوارث الطبيعية كماً ونوعاً، وكيف يمكن تلافي هذا التهديد المناخي.

واقع البادية السورية وتطويرها

ناقش وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال الاجتماع الذي عقد في 4/21 بوزارة الزراعة مع كوادر الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية، واقع البادية السورية والإجراءات المنفذة سابقاً لإعادة تأهيل المشاتل والمراكز والآبار والمحميات التي تعرضت للضرر خلال السنوات السابقة، وتقييم النتائج التي تم تحقيقها في هذا المجال.

وركز الوزير على وضع الخطط وفق الواقع وأن تكون قابلة للتنفيذ سواء لجهة إنتاج الغراس الرعوية وجمع البذور ونثرها، وتوزيع الغراس وزراعتها، وترميم الآبار، والاهتمام بالمحميات، وتعيين العمال وغيرها من الأمور الفنية، كل ذلك بما يمنع الهدر ويحقق الاستدامة، والاستناد في التخطيط إلى مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي في هذا المجال وفق البرامج الموضوعة.

وأكد الوزير على الاهتمام بحقول أمهات الغراس وزراعة الغراس في موعدها المحدد وفق المعايير العلمية والفنية الصحيحة، لافتاً إلى أنه سيتم إعادة مقر الهيئة إلى محافظة حمص بعد أن تم تجهيز مقر لها، كما سيتم دراسة فائض العمالة في الهيئة والفروع وتوزيعه.

مبادئ القرى التصديرية ومعاييرها

ناقشت وزارة الزراعة المبادئ والمعايير التي سيتم اعتمادها للقرى التصديرية وبناء المنظومة اللازمة وتحديد الجهات المساعدة والشركاء وآلية التنظيم.

ويعد من أهم هذه المبادئ إيجاد مناطق مغلقة لزراعة محاصيل محددة وبأصناف معينة وفق معايير مناخية وبيئية مناسبة للحصول على أعلى إنتاجية ممكنة ومن ثم تحديد هذه المناطق لزراعة هذا المنتج وتحديد صنفه وموعد الزراعة المناسب له، كما أن المعيار الأهم من ذلك كله هو موضوع التصدير كوارد اقتصادي مهم لتقوية الاقتصاد السوري.

وبين وزير الزراعة أن هذه القرى التصديرية يجب أن تحتوي على موارد متاحة واستقرار بيئي وفلاح قادر على التطبيق للحصول على منتج مثالي ووحدة تنظيمية لإدارة هذه القرى بحيث تحوي كامل التعليمات والمواصفات وشهادات الاعتماد والمراقبة، وهذه القرى التي ستصدر منتجات نباتية أو حيوانية يجب أن تكون مستثناة من القيود التي تفرض من ناحية الاستيراد والتصدير.

وقال الوزير: لتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك مجموعات عمل تضع السياسات ومتطلبات إدراجها مع خطط الوزارات الأخرى وبعد ذلك اختيار القرى المناسبة لتحقيق أعلى مستويات إنتاجية من ناحية الكم والنوع والجودة، بالإضافة إلى آليات التطبيق وكيف يمكن تنفيذ ذلك كله وماذا نحتاج من ورشات عمل ووحدات إرشادية وماهي الشهادات التي يجب أن تمنح وكيفية الربط مع الجهات التسويقية الأخرى.

وأكد الوزير أن دور الوزارة هو خلق مسار واضح ومثالي للتصدير ومبادرة ناجحة في السوق لتحقيق منصة أسعار ومعايير واجب تطبيقها للدخول إلى السوق الأوربية وإيجاد تنظيم فني وإداري لمنطقة مثالية لزراعة منتج تسويقي.

مبادرة: «معاً نبني حلماً للتدخل التنموي في القرى»..
«قطـرة الريحـان» أنموذجـاً

باتت التنمية الريفية ضرورة ملحة، نظراً إلى أنها العملية التي يتم من خلالها تطوير المجتمع الريفي وتحسينه باتباع استراتيجيات تدريجية تهدف إلى النمو، والتقدم، وتحسين الرفاهية، وتطوير الذات للأشخاص الذين يعيشون في الريف، وتحسين نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء الذين يعيشون في قرى الريف النائية من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام في نمو القطاع الزراعي للأراضي الزراعية الريفية؛ وذلك للحد من الجوع، والبطالة، والفقر، وتقديم الأجور المنصفة للشباب العاملين في الريف، ووضع خطط استراتيجية للقرى، وإقامة مواقع سكنية للناس الفقراء، والاهتمام بالصحة العامة وتقديم الرعاية لأهل مناطق الريف، والاهتمام بالتعليم، وبناء المدارس، ومراكز محو الأمية، والاهتمام بتأمين الوظائف للأشخاص العاطلين عن العمل، وتطوير المشاركات المجتمعية التعاونية بين الأفراد.

ولنضيء على تفاصيل هذه المبادرة التقينا **الدكتورة رائدة أيوب ـ مديرة مديرية التنمية الريفية الزراعية والأسرية** حيث أجابتنا عن عدد من الأسئلة ...

● *ما المبررات التي دفعت إلى انطلاق المبادرة؟*

التنمية الريفية أحد المحاور الرئيسة التي تمت معالجتها في الملتقى الزراعي الأول الذي انعقد تحت شعار: « نحو اقتصاد زراعي تنموي وتنافسي» عام 2021

وصدر عنها جملة من البرامج التي تمت ترجمتها إلى مشاريع تنفيذية.

مبادرة : «معاً نبني حلماً « تُعد أحد المشاريع التطبيقية التي تمخض عنها الملتقى.

إن برامج التنمية الريفية السابقة كانت أحادية الجانب، فمنها ما ركز على التنمية الزراعية فقط، ومنها على التنمية الاجتماعية، وبعضها الآخر على الخدمات في المناطق الريفية مثل الصحة والتعليم ..... إلخ، ولم تكن هناك برامج عملت على التنمية الريفية من منظور متكامل لكافة الجوانب المجتمعية.

فالبرامج السابقة للتنمية الريفية قامت جهة واحدة بتنفيذها دون شراكات مع الجهات المعنية بالتنمية سواء جهات رسمية أو اتحادات أو منظمات ....إلخ.

وغالباً ما كان يتم اقتراح البرامج سابقاً وتنفيذها وتقويمها مركزياً من الجهة المنفذة لها بمعزل عن التشاركية مع أبناء المجتمع المحلي.

مما استوجب إطلاق مبادرة: «معاً نبني حلماً» لتراعي التكامل بمكونات التنمية كافة من جهة، والشراكة بين كل الجهات ذات الصلة بالتنمية، إضافة إلى التشاركية بالتصميم والتنفيذ والتقييم مع أبناء المجتمع المحلي.

وهذا يُعد منهجية عمل لتحقيق تنمية متعددة الأبعاد تتوخى تغيراً إيجابياً كلياً في مناحي الحياة الريفية كافة بشكل متكامل العناصر، حيث تشكل مخرجات النشاط الواحد مدخلات لنشاطات أخرى تغذي بعضها بعضاً عن طريق تساندها الوظيفي وروابطها التكاملية في القرى القادرة على تنمية نفسها للتخفيف من أبعاد الفقر المتعددة.

الرؤيـة: وجود قرى تنموية نموذجية ذات اقتصاد زراعي متطور يقوم على الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والبشرية، لتكون قادرة على إدارة عملية التنمية والتغيير بنفسها للانتقال إلى حياة أفضل مما كانت عليه سابقاً.

الأهداف من المبادرة: تطبيق نموذج تنموي متكامل وشامل، وتحسين نوعية حياة السكان الريفيين والاستمرار بذلك، وتحسين واقع القرى تنموياً، بالإضافة إلى زيادة تفعيل مشاركة السكان المحليين في التنمية الريفية، وتعزيز الشراكة الفعالة بين كل الجهات ذات الصلة بالتنمية الريفية لتقديم مدخلات تنموية متوازنة ومتوازية.

● *ما تفاصيل أسس المبادرة؟*

نبدأ بالتخطيط التنموي: وهو وضع تصور مسبق ومدروس للحالة المراد الوصول إليها في تنمية المجتمعات الريفية، وهذا يستوجب وضع أهداف لتلبية احتياجات معينة عبر منظومة من التدخلات التنموية تستهدف قطاعات هذا المجتمع كافة، مع مراعاة أن تكون هذه التدخلات قابلة للتطبيق والتنفيذ وتتسم بالمرونة والاستدامة، ويتم منذ البداية تحديد ما الذي يجب فعله وكيف يمكن ذلك، ومن سيقوم به.

التشاركية مع أبناء المجتمع الريفي:

وذلك لضمان انطلاق عملية التنمية من القاعدة إلى القمة ولإتاحة الفرصة لأبناء المجتمع الريفي ليكونوا شركاء فاعلين في عملية التنمية التي ستؤول إليهم فيما بعد. وتبدأ هذه التشاركية في عملية جمع المعلومات والبيانات حول واقع المجتمع الريفي، وتحديد المشكلات والاحتياجات الفعلية للمجتمع، والاتفاق لتحقيق الأهداف المرادة، والتشاور في الأساليب التنموية التي سيتم اتباعها لتحقيق الأهداف وتلبية الاحتياجات ووضع خطة لذلك، والاتفاق على إسهامات المجتمع المحلي بالخطة المقترحة.

الشراكة الفعلية مع الفعاليات التنموية كافة ذات الصلة: بما أن هذه المبادرة تعتمد على تعدد الأبعاد لابد من إشراك الجهات الرسمية والشعبية والاتحادات والمنظمات كافة لخلق حالة تنموية متكاملة بوتيرة عالية وبفترة زمنية واحدة، ليتم التمكن من نقل المجتمع إلى المستوى الأفضل.

مراعاة الفروق بين المجتمعات الريفية: للمبادرة أسس عامة واحدة ولكنها تقوم على مراعاة خصوصية كل مجتمع ريفي على حده، فلا يوجد تدخل محدد يصلح لكل القرى أو علاج واحد لكل المشكلات، فكل مجتمع له إمكانيات طبيعية وبشرية مختلفة، وكذلك مشكلات واحتياجات مختلفة، لذلك من أسس هذه المبادرة مراعاة الفروق المجتمعية بين القرى.

● *ما الفئات المستهدفة؟*

السكان الريفيون بمجمل شرائحهم (الأسر الريفية، والشباب الريفي -ذكوراً وإناثاً-، والمرأة الريفية، خاصة النساء المعيلات للأسر، والأطفال، وأصحاب الاحتياجات الخاصة).

● *من الجهات المنفذة للمبادرة؟؟؟*

تعمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على تنفيذ المبادرة، ممثلة (بمديرية التنمية الريفية الزراعية والأسرية) بالتعاون مع المديريات المركزية كافة ومديريات الزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظات.

● *هل من جهات أخرى شريكة بالتنفيذ*

هناك العديد من الجهات...

1- الجهات الحكومية ذات الصلة: (وزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، ووزارة الموارد المائية....إلخ).
2- القطاع الخاص.
3- الجمعيات الأهلية.
4- الاتحادات.
5- المنظمات الشعبية.
6- المحافظة المعنية بمكاتبها التخصصية كافة.
7- المنظمات الدولية العاملة في سورية ذات الصلة بالتنمية.
8- المجتمع المحلي.

● *ما الركائز التي تقوم عليها مبادرة «معاً نبني حلماً» التي أطلقتموها في 17 نيسان 2022؟*

تقوم المبادرة على ركيزتين أساسيتين هما:

البناء النظري: للمبادرة ومبررات انطلاقتها والمنهجية المتبعة فيها وآليات العمل.

البناء التنفيذي: هو عبارة عن كل الفعاليات والأنشطة التي نفذت وستنفذ لتحقيق الهدف من هذه المبادرة. وهو الوصول إلى وجود قرى تنموية ذات اقتصاد زراعي متطور يقوم على الاستخدام الأمثل

والمستدام للموارد الطبيعية والبشرية، وتكون قادرة على إدارة عملية التنمية والتغيير بنفسها للانتقال إلى حياة أفضل مما كانت عليه سابقاً.

- *ما المبادرات التي تنتظر الدعم من الجهات الشريكة؟*

سنورد بعضاً منها مثل:

- التدريب وإحياء المهن اليدوية.
- مواقع سياحية بيئية منظمة.
- نظم حصاد المياه والسدات المعدنية.
- نظم الري الحديث.
- إنشاء مصرف مكشوف للري الزراعي.
- مضخات تعمل على الطاقة الشمسية.
- تأهيل قنوات الري الرئيسة.
- إنشاء سد نبل والخطيب.
- مشاريع بدائل الأسمدة والممارسات الزراعية الجيدة لزيادة الإنتاجية.
- وحدة لتصنيع مكعبات علفية وسيلاج.
- الإدارة المتكاملة للغابة بمشاركة السكان المحلي.
- بدائل علفية متنوعة.
- وحدات تصنيع حليب.
- كل نشاط ممكن يقترحه المجتمع المحلي.

ولأهمية البحث الميداني الذي تم إجراؤه بخصوص هذه المبادرة التقينا المهندسة سوزان رستم التي شاركت في البحث، وأوضحت سبب اختيار قرية « قطرة الريحان» كبداية لتنفيذ المبادرة:

انطلقت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتطبيق مبادرة: «معاً نبني حلماً» في محافظة حماه . وقد تم ترشيح خمس قرى لتكون النموذج الأول لتطبيق المبادرة وهي قرى (قيرون، وأم الطيور، وبشنين، ومعرين الصليب، وقطرة الريحان).

وبعد المفاضلة بين هذه القرى وقع الاختيار على قرية «قطرة الريحان» إحدى قرى سهل الغاب الذي يُعد مورداً اقتصادياً وزراعياً وسياحياً خصباً متنوع الموارد الطبيعية والبشرية. وممكن أن يكون حاضنة للنماذج التنموية للمبادرة، أضف إلى ذلك توافر المعايير التالية في قرية «قطرة الريحان»:

- عدد السكان فيها معتدل لا يقل عن /1000/ نسمة ولا يتجاوز /3000/ نسمة.
- لدى الأهالي رغبة في التشاركية التنموية.
- تعاني من نقص في الخدمات والبنى التحتية.
- لديها مشكلات في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.
- لا يوجد خلافات ونزاعات بين الأهالي.
- ومما عزز الاختيار طلب الأهالي التدخل التنموي في قريتهم. وأبدوا كامل استعدادهم لتقديم كل ما يلزم لإنجاح هذا التدخل في سبيل تعزيز واقع أفضل.

وعن مراحل التنفيذ ... بينت النقاط التالية:

- تجهيز مكان وحدة التنمية الريفية بالقرية كإسهام من الأهالي.
- البدء بتمويل المشاريع الأسرية المولدة للدخل بالقروض.
- نشر ثقافة تدوير المخلفات العضوية بدودة الكمبوست والفيرمي كمبوست (دورة تدريبي).
- البدء بالتحضير لإنشاء مسامك أسرية بالتعاون مع الهيئة العامة للأسماك.
- تجهيز وحدة التصنيع الغذائي متعددة الأغراض من قبل وزارة الزراعة، وتجهيز مكان لها كإسهام من المجتمع المحلي.
- البدء بمعالجة خط الصرف الصحي والطريق العام للقرية بالتنسيق مع السيد محافظ حماه.
- البدء بمعالجة المشكلات الخاصة بالقطاع التعليمي بالتنسيق مع السيد وزير التربية.
- التنسيق لإنشاء مكتبة عامة بالتنسيق مع السيدة وزيرة الثقافة.
- تنفيذ خارطة لمواقع مراكز التنمية الريفية في القرية.
- نشر تقنية إنتاج الغاز الحيوي.
- نشر زراعة الصبار الأملس.
- استنبات الشعير من دون تربة.

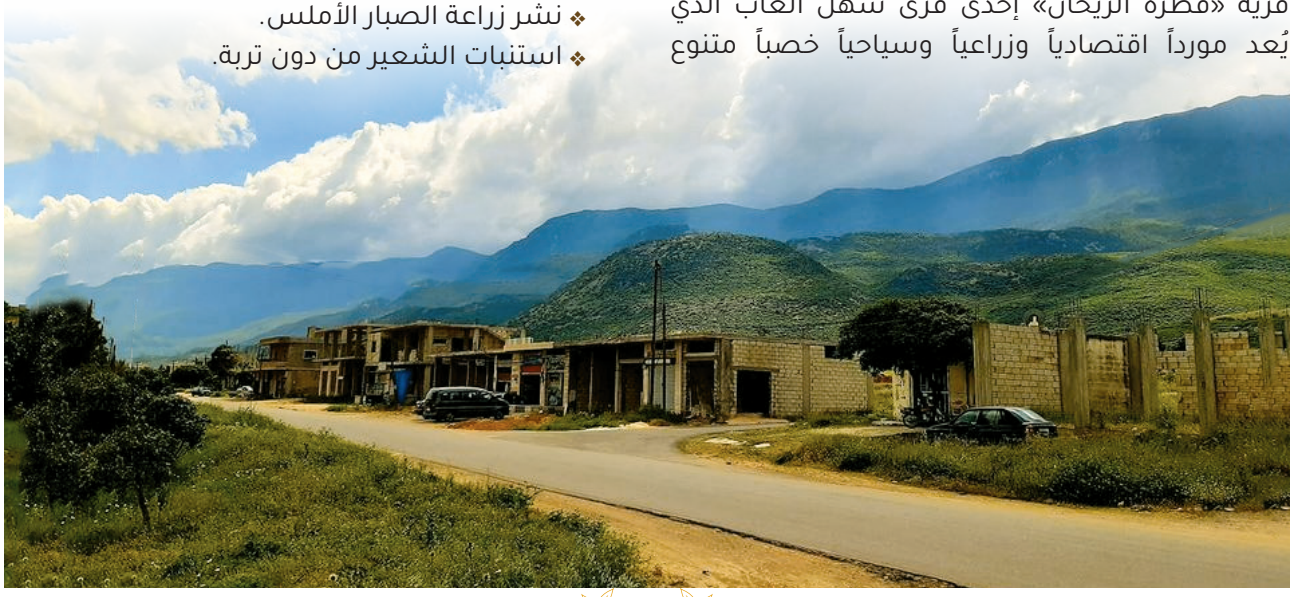

❖ الاستفادة من المخلفات الزراعية باستخدام الفرامة وصناعة الكمبوست النباتي.
❖ تأسيس شبكة مربي الأغنام.
❖ تأسيس شبكة مربي الأبقار.
❖ تأسيس نواة لصندوق دوار لبذار علفية.

ولمعرفة معلومات عن قرية «قطرة الريحان» أفادنا رئيس لجنة التنمية المحلية ـ السيد فادي سعيد بما يلي:

تتبع قرية «قطرة الريحان» لبلدية الفريكة في ناحية شطحة التابعة لمنطقة السقيلبية في منطقة الغاب في محافظة حماه.

- يحدها من الشمال الفريكة، وتبعد عنها 300 م.
- ومن الشرق أراض زراعية من سهل الغاب.
- ومن الغرب سلسلة جبال الشعرا.
- ومن الجنوب قرية نبل الخطيب، وتبعد عنها 700 م.

«قطرة الريحان» بالأرقام:

◆ مساحة القرية: /295/ هكتاراً.
◆ عدد السكان: /1045/ نسمة منها/542/ نسمة ذكور و/503/ نسمة إناث.
◆ عدد الأسر: 270 أسرة (/8/ أسر تعيلها النساء و/3/ أسر من ذوي الجرحى).
◆ عدد الأسر التي تعمل بالزراعة: /230/ أسرة.
◆ عدد المساكن: 230 مسكناً.
◆ عدد المدارس: مدرسة واحدة حلقة أولى وثانية.
◆ عدد الخريجين الجامعيين: 52.
◆ نسبة الأمية: 4 %.
◆ مساحة الأرض المشاد عليها بناء: 30 دونماً.
◆ مساحات الأراضي المزروعة:
- القمح: 900 دونم.
- الشوندر السكري: 278 دونماً.
- التبغ: 225 دونماً.
- الزيتون 100 دونم.
- الخضراوات الصيفية والشتوية: 50 دونماً.
- أشجار الفاكهة: 20 دونماً.
- أشجار الحمضيات: 2 دونم.

◆ الثروة الحيوانية:
- الأغنام: /850/ رأساً.
- الأبقار /117/ رأساً.
- الدجاج المنزلي: /300/ دجاجة منزلية.

◆ الواقع الخدمي:
- نقطة طبية واحدة.
- 3 صيدليات.
- جمعية فلاحية واحدة.

أخيراً:

على الرغم من كل الجهود المبذولة لابدّ أن يواجه كل إنجاز بعض المُعوقات التي قد تشكل عقبة في وجه تحقيقه.

ومن معوقات التنمية الريفية التي تحول دون استثمار الأراضي في الأنشطة الإنتاجية الزراعية: مشكلات حيازة الأراضي الريفية وانخفاض الموارد المالية وبالتالي انخفاض في الإنتاج الزراعي، ومعوقات توفير البنية التحتية للري الزراعي، وللطرق الريفية، وصعوبة تغطية جميع احتياجات التنمية الريفية الزراعية المستدامة.

ومن المهم تقديم الخدمات الريفية الفعالة والاستفادة من الموارد الطبيعية لتقديم الأفضل.

وتكمن أهمية التنمية الريفية في مجالات عدة لتُغطي القطاعات البيئية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويُعد الجانب الأهم توفير الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها الناس الذين يقطنون بالريف من مأوى، وغذاء، وملبس، وصحة، وتعليم، وتأمين الوظائف بالموارد المتوافرة والمتاحة لديهم، ومن الأمور المهمة أيضاً التنمية الذاتية الشاملة، وخلق الطاقات الإبداعية عند كل فرد، وتطوير الذات ليستفيد منها جميع الأشخاص على حد سواء، والوصول إلى القدرة على اتخاذ القرار المصيري الخاص بحياتهم، وهذا لا يتم إلا بزيادة الوعي ونشره ❖

تحقيق: علا أبو عجيب
مديرية الإرشاد الزراعي